الاقتصاد المصري ... الى أين ؟

لم تكن اتفاقية كامب ديفيد والانفراد الساداتي بالتوصل الى حل مع اسرائيل الا تتويجا لحلقة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي دأب السادات على تطبيقها منذ توليه سدة الحكم.

وسنعرض فيما يلي لبعض ملامح هذه السياسة الاقتصادية الساداتية:

الاستثمار الاجنبي لا يخدم بطور الاقتصاد الوطني::

تمكنت مصر عبد الناصر و خلال نضال عنيد ومعارك قاسية من تحرير اقتصادها من سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية . فقد اممت مصر عامي ٥٦ و ٥٧ رؤوس الاموال والمشاريع الفرنسية والبريطانية التي كانت عاملة في البلاد. وفي عام ٦١ وبعد احداث الكونغو وضرب الثورة الوطنية هناك واغتيال البطل الافريقي باتريس لومومبا ، قامت حكومة مصر بتصفية او تأميم ما تبقى من الممتلكات ورؤوس الاموال الاجنبية. وهكذا لم يبق في مصر اية شركة تابعة للرأسمال الاجنبي مما عزز من قدرة الاقتصاد المصري وساعد الشعب المصري على تطوير اقتصاده الوطني المستقل.

وبعد مجيء السادات اصدر ما يسمى بقانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة في شهر أيلول من عام ٧١ ، واعيد اصداره تحت اسم قانون استثمار رأس المال الاجنبي والمناطق الحرة في عام ٧٤.

وقد بنى النظام الساداتي توقعاته على اساس تدفق رأس المال الاجنبي على مصر وخاصة بعد اصدار سلسلة من التشريعات المشجعة التي لا يتمتع بها حتى رأس المال المصري مما ادى الى اعتماد خطة التنمية ٧٨ – ٨٢ والبالغة استثماراتها ١٢ ألف مليون جنيه مصري على الاستثمارات والقروض الاجنبية بنسبة ٧٠ بالمئة كما يقول الكاتب المصري محمود المراغي في مقاله بمجلة "الاقتصاد العربي". في عدد نيسان ١٩٧٨.

وقد وافقت هيئة استثمار المال العربي والاجنبي منذ انشائها في عام ٧٤ وحتى منتصف عام ٧٧ على ٦٤١ مشروعا للاستثمار داخل مصر وفي المناطق الحرة بلغ مجموع رساميلها (٢١٠٦) مليون جنيه.

هكذا كانت القرارات . الا ان الواقع يبين ان حجم رؤوس الاموال التي دخلت طور العمل بالفعل (لم نستبعدها او نحبذ استبعاد قد بلغ ما نسبته ٤٢ بالمئة فقط من مشاريع الداخل (مجموع المشاريع في البلاد – المشاريع المخصصة للمناطق الحرة) والتي بلغت ١١٨٢ مليون جنيه مصري.

ان الغاء نظرة على المجالات التي استثمرت فيها رؤوس الاموال هذه سيساعد على توضيح الصورة. فقد جاء قطاع السياحة في المقام الاول حيث استأثر بمبلغ (٣ر٢٥٣) مليون جنيه وتليه شركات الاستثمار (١٦٧ر٥) مليون ثم شركات الاسكان (١٤٥) مليون جنيه.

وباختصار كان النشاط المالي (البنوك وشركات الاستثمار) يحتل نحو ٢٠ بالمئة من رؤوس الاموال التي ووفق على استثمارها في مصر، وكان نشاط الخدمات (السياحة والاسكان والمقاولات والنقل والصحة) يحتل ٤٦ بالمئة من رؤوس الاموال اما النشاط الصناعي فكان يحتل نحو الثلث فقط.

وتبين هذه الارقام ان رأس المال الاجنبي لا يهتم الا بالمشاريع التي تدر ربحا سريعا (السياحة ، الاسكان ، المقاولات الخ..) في حين ان القطاعات الاقتصادية الاساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري كالصناعة والزراعة لا تحظى الا بقدر بسيط من اهتمامات المستثمرين الاجانب.

وهكذا فان سياسة فتح الابواب امام الاستثمارات الاجنبية لن يساعد على التطور الحقيقي للاقتصاد المصري وانما يزيد ويعمق من تبعيته لرأس المال الاجنبي.

تشجيع المنتجات المستوردة يعرقل نمو الصناعة:

في مرحلة قيادة عبد الناصر للثورة المصرية خاصة بعد صدور اجراءات التأميم في تموز ٦٣ ايطت التجارة الخارجية بالقطاع العام وحده ومنع القطاع الخاص من امكانية الاستيراد والمضاربة التي كان يحقق بواسطتها ارباح هائلة على حساب الشعب المصري.

وفي ظل السادات الغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعادت فئة قليلة من كبار التجار والمستوردين لتتحكم بهذه التجارة.

وتصل ارباح هذه الفئة ارقاما خيالية حيث تبلغ نسبة ٥٠٠ بالمئة او ٦٠٠ بالمئة كما يقول عباس البدراوي في مقال له نشرته "الاقتصاد العربي".

وقد اثارت الارباح الخيالية التي يحققها كبار التجار والمستوردين المصريون ضجة كبيرة في مصر الامر الذي ارغم حتى وزارة التموين المصرية على اصدار قرار يهدف الى تحديد نسب الربح على السلع التي يستوردها القطاع الخاص ورغم صدور هذا القرار المعروف بقرار رقم ١١٩ في شهر كانون ثان عام ٧٧ فانه لم يطبق حتى الان.

فقد جوبه هذا القرار الذي يحدد معدلات ربح تتراوح ما بين ٣٠ الى ٤٠ بالمئة (فقط.) بمقاومة ضارية من التجار الذين رفعوا ٥ قضايا على وزارة التموين. ومما يدل على التأثير السياسي الذي يتمتع به هذه الفئة هو بقاء القرار ١١٩ تحت المناقشة من شهر كانون اول ٧٦ وحتى الان.

وليس من شك في ان فتح الباب امام البضائع الاجنبية لغرق السوق المحرية بضغف من امكانيات تطور الصناعة المحلية المصرية وذلك لما تتمتع به البضائع الاجنبية من قدرة كبيرة على المنافسة بحيث تستطيع ضرب الصناعة الوطنية في مصر.

لقد ادت هذه السياسة الى تدمر العديد من الكتاب الاقتصاديين المصريين حتى اولئك المدافعين عن سياسة "الانفتاح الاقتصادي". فها هو عباس البدراوي يتساءل بحياء في مقاله بـ "الاقتصاد العربي".

"اليس من الغريب ان تصدر الولايات المتحدة الاميركية تشريعا جمركيا صارما لحماية صناعة الحديد الاميركية في حين ان معظم البلدان النامية (واضح ان الكاتب يقصد مصر بالذات ولكنه خائف من تسمية الامور بمسمياتها – المحرر) لا تسارع الى تقديم كل حماية ممكنة لصناعتها الوطنية.؟."

يتبين مما تقدم ان الاقتصاد المصري يسير في مهاوي التردي في احضان الرأسمال الاجنبي ويناقض المصلحة الحقيقية لتطور الاقتصاد المصري.

متبقاش حنبل الخواجه ح يفك ازمتك .. ويشاركك بالنص

صناع السوق الاسرائيلية ضد "كامب ديفيد"

الاتفاق والاحد بالاحضان بين السادات والمستر بيغن الذي [illegible] على اتفاقيات كامب ديفيد ليس سوى [illegible] السياسة لطرق طويل [illegible] على المحال الاقتصادي. الدبلوماسية [illegible] الاتفاقيات الطبيعية التي يشترط ان [illegible] مصر واسرائيل بعد التوقيع [illegible] "السلام" سيفتح امام [illegible] الاسرائيلي ابوابا لم يكن [illegible] الاسرائيليين بقاؤه يحلم [illegible] في هذه الفترة القصيرة. [illegible] احد اوسع المجالات رحابة [illegible] الاقتصاد الاسرائيلي ان [illegible] السوق المصرية ، سوق [illegible] مليون مستهلك الذي [illegible] مداخيلهم شراء منتجات [illegible] وسوفا ، وبشر باهيكم عن [illegible] وسيارات "اجريسكو".

ويبدو ان لعاب الرأسماليين الاسرائيليين من اصحاب المصانع [illegible] يسيل مدرارا بحيث لا [illegible] الانتظار الى حين توقيع [illegible] النهائية مع مصر، فتراهم [illegible] عن اقامة المشاريع المصرية [illegible] المشتركة . منذ هذه [illegible].

كما ان العديد من كبار التجار [illegible] من يعدون العدة لاقامة وكالات [illegible] لاستيراد البضائع الاسرائيلية [illegible] الا ان يبرهنوا [illegible] برفضون في الصفقة [illegible] جديد على صحة المقولة [illegible] بان "لا وطن للرأسمالي سوى [illegible]..

من كل هذا يمكننا ان نتكهن بان الاقتصاد المصري سيواجه منافسه جديدة ستوتعه في المزيد من الازمات والصعوبات ولكنها ستأتي هذه المرة من الجيران، اعداء الامس واصدقاء اليوم ..

ابو فجر

هذا الخبر

الفوائض النفطية العربية في سوق البورصة الاميركية

في اي بنك سويسري ؟ !

واحد من الاعلانات التي تنشرها المصارف الراسمالية للدعاية للبنوك السويسرية

تفيد الاحصائيات الاخيرة المتوفرة لدى وزارة الخزانة الاميركية بان المشتريات الاجنبية مثلت مؤخرا اكثر من ثلث المعاملات التي تمت في البورصة ، وان اموال الافراد العرب وخزانات الدول العربية المصنعة للبترول كانت تمثل معظم هذه الاستثمارات.

ويشير المحللون الى انه بالنسبة لعام ١٩٧٧ زادت مشتريات دول الشرق الاوسط في البورصة الى ١ر٤ مليار دولار من بين اذونات شراء قيمتها ٧ر٣٥ مليار دولار وذلك مقابل حوالي ٢٠ مليار دولار اودعت في صورة اموال عامة.

كل هذا يجرى في الوقت الذي تعاني فيه الجماهير العربية الواسعة من الافتقار الى ابسط الحاجات الاساسية

الضريبة تبتلع الأجرة

للعاني المؤجرة ، ومنذ الحكم الاردني ، لدوائر السلطة ، ما زالت اجرتها تدفع على اساس سعر الدينار الحادي عشرة ليرة بينما تحصل الخزينة على اساس السعر الجاري الرسمي للدينار.

تبلغ الاجرة السنوية لاحد العاني خمسمائة دينار. تعادلها ومبلغ قيمة الضريبة المستحقة خمسين دينارا تعادلها السلطة بثلاثة الاف ليرة.

وهكذا يستلم صاحب البناية مبلغ صافي وقدرة الفان وخمسمائة ليرة فقط لا غير.

الطريف ان قيمة الضريبة الموقعة على بعض الدوائر تكون في كثير من

تفاقم التمييز الاقتصادي ضد الملونين في أميركا

كتب المؤلف الاقتصادي الاميركي المعروف فيكتور بيرلو مقالا بعنوان "التمييز العنصري في الولايات المتحدة والنضال ضده" وذلك في مجلة "افاق جديدة" التي يصدرها مجلس السلم العالمي.

وقد اورد الكاتب حقائق مذهلة عن الهوة الواسعة التي تفصل بين البيض والملونين في اميركا في مختلف الميادين الحياتية ومنها الاقتصادية.

يقول الكاتب:

بينت الاحصائيات الاميركية لسنة ١٩٦٩ ان الدخل الفردي للمواطنين السود لا يتجاوز ٥٤ بالمئة من دخل البيض وكانت النسبة فيما يتعلق بالبورتوريكيين وغيرهم من الملونين متماثلة مع السود. اما بالنسبة للمواطنين الهنود فقد كان الوضع اسوأ من ذلك بكثير حيث بلغ دخلهم الفردي ٤٦ بالمئة من دخل البيض.

ومنذ سنة ١٩٦٩ اتسعت الفجوة. والاحصائيات المتوفرة لا تشمل سوى السود من الملونين ولكن الاتجاهات العامة كانت متقاربة بالنسبة لمختلف فئات الملونين.

وما بين عامي ٦٩ و ٧٦ ازداد متوسط دخل العائلات البيضاء بمعدل ١٨ بالمئة – اي انها بقيت عمليا – على ما كانت عليه – بينما انخفض متوسط دخل العائلات السوداء بنسبة ٣ر٢ بالمئة.

كما ازدادت الهوة في معدلات البطالة بين البيض والملونين. خلال معظم الفترة التي اعقبت الحرب كانت نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين الملونين. وقد بلغت هذه النسبة في الوقت الراهن ما بين ٢ر٥ – ٣ مرات. وطبقا لطريقة "العصبة المدينية القومية" فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل بين السود في نهاية عام ٧٧ حوالي ٢٧ بالمئة بينما ازدادت بالنسبة للشبيبة السوداء الى ٤٠ – ٥٠ بالمئة

ويقول الكاتب ان كل وعود ادارة كارتر بالاهتمام بايجاد الاعمال وتقليل نسبة البطالة بين الملونين وخاصة الشبيبة كانت مجرد وعود معسولة تبخرت على حقائق الواقع المريرة..

تزايد واردات الدول العربية من المواد الغذائية

اشتهرت المنطقة العربية وخاصة سوريا والعراق في غابر الزمان بكونها مسرحا لانتاج كميات كبيرة من المواد الزراعية. وقد كانت المنطقة تسمى بـ "اهراء روما".

وتغيرت الاحوال بصورة عكسية. فبالرغم من التطور العاصف الذي يشهده علم الانتاج الزراعي ورغم التحسن الكبير في وسائل الانتاج الزراعية الذي يمكن ان يكون قاعدة لتطوير الزراعة وزيادة انتاجها ، فان الدول العربية لا تزال تعاني من نقص مستمر في الموارد الزراعية بحيث تضطر الى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية.

لقد ازداد استيراد المواد الغذائية من [illegible] دولار في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٨ مليارات عام ١٩٧٧ . ويشمل ذلك ٣ر٥ مليون طن من القمح و ٤١٤ الف طن من اللحوم و ٤٠٠ ألف طن من الرز و ٢٥٨ ألف طن من الشعير.

واستنادا الى استنتاجات الخبراء في الحوار العربي الاوروبي الذي انعقد في اواسط هذا العام بمدينة مونترو في سويسرا ، فان استيرادات البلدان العربية من المواد الغذائية ستضاعف في عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٧٧ .

اما الانتاج المحلي من المواد الغذائية فلن يزداد الا بمعدل ٣ بالمئة سنويا فقط خلال الحقبة القادمة. وسنلتهم هذه الزيادة في الانتاج الزيادة في عدد السكان والتي تتراوح بين ٢ر٥ – ٣ بالمئة سنويا.

ويتوقع الخبراء ان يزداد الطلب سنويا بمعدل يتراوح بين ٣ – ٤ بالمئة بالنسبة للحبوب ، و ٤ – ٥ بالمئة بالنسبة للفواكه والخضار و ٥ – ٧ بالمئة بالنسبة للحوم والزيوت والشحوم والبيض الحليب والسكر.

والجدير بالذكر ان اكثر الدول العربية استيرادا للمواد الغذائية هي دول الخليج النفطية والسعودية ومصر والاردن والمغرب..